المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 13 ديسمبر 2023

حراك شغيلة التعليم: الوحدة والديمقراطية

تقرأ-ون في هذا الملف

تجسيد الوحدة والديمقراطية أفضل بكثير من تكرار الدعوة إليها

النضالات التعليمية الناجحة بطنجة: بعض عناصر للتفسير

تفاعلا مع ما جاء في الرسالة بشأن اللجوء للقضاء بخصوص الاقتطاع من أجور المضربين-آت

بحارة أسفي: حي على النضال، شرارة نضال ضروري ضد عبودية فرط الاستغلال

النساء في حراك التعليم: مشاركة واسعة تتحدى قيود مجتمع رأسمالي ذكوري

إضراب عام نسوي تاريخي في إقليم الباسك

تفاعلا مع ما جاء في الرسالة [أنظر نص الرسلة أسفله]، التي يجري تناقلها، يوم الثلاثاء 07 نونبر 2023، عبر مجموعات واتساب عدد من المؤسسات، والتي تقترح اللجوء إلى تجميع وتنظيم المضربات والمضربين الذين تعرضوا للاقتطاع من الأجر بسبب الإضراب، قصد التوجه للقضاء، من أجل وقف الاقتطاع من الأجور، واسترجاع المبالغ التي تم اقتطاعها سابقا...

- أولا، بخصوص عدم قانونية الاقتطاع من الأجر بسبب الاضراب، فإن أغلب الإطارات النقابية تقول بعدم قانونيته وتطالب اليوم، ولو قولا في بياناتها، الدولة بعدم الاقتطاع من أجور المضربين؛ نظرا لمستوى النضال المتقدم في صفوف شغيلة التعليم.

- ثانيا، سبق أن أصدرت محكمة إدارية بفاس حكما يقضي بعدم قانونية الاقتطاع من الأجر بسبب الإضراب لفائدة أحد الأساتذة الذي تم الاقتطاع من أجرته بسبب الإضراب.

ولكن لم يتم بناءً على ذلك توقف الدولة عن الاستمرار في الاقتطاع من أجور المضربين.

ثالثا، خلال سنة 2010 خاضت شغيلة التعليم بجهة سوس ماسة درعة إضرابا إنذاريا عن العمل مصحوبا بوقفات احتجاجية أمام الأكاديمية بأكادير بسبب الاقتطاع من أجور المضربين.

تم إثر ذلك إرجاع المبالغ المالية المقتطعة بسبب الإضراب؛ وتوقفالاقتطاع من الأجور بسبب الإضراب إلى غاية مجيئ حكومة حزب العدالة والتنمية سنة 2011 لتفرضه كواقع، وبدون سند قانوني، بداية في قطاع العدل ثم باقي القطاعات.

والخلاصة: تلجأ الدولة لكل وسائل القمع وأشكاله: عقوبات إدارية، اقتطاعات من الأجور، متابعات واعتقالات وأحكام بالسجن، قمع مادي مباشر في الساحات والشوارع خلال المظاهرات والاحتجاجات...

وسائل وأشكال قانونية وغير قانونية، لِلَجم النضال وقمعه، كلما كان بإمكانها ذلك.

لذا لن يرد إجراء الدولة غير القانوني هذا، المتمثل في الاقتطاع من أجور المضربات والمضربين، غير الاستمرار في خوض النضال، وصياغة مطالب واضحة بخصوص هذه النقطة؛ وخاصة إنجاز الحصص التي تم خلالها الإضراب وإنهاء المقررات...

للإشارة فمنذ انطلاق نضالات الشغيلة التعليمية بداية شهر أكتوبر 2023، عبرت الإطارات المناضلة في الميدان، وبعها عدد من النقابات (تحت ضغط نضالات الشغيلة)، عن رفضها القاطع للاقتطاع من الأجور بسبب الإضراب؛ ورفعت شعار «تَقْطَعْ من الأجرة أنْسَدْ الحجرة».

ونحن اليوم في تعبئة غير مسبوقة، وبها سنفرض عدم الاقتطاع، وإرجاع المبالغ المسروقة-المقتطعة من أجورنا بسبب الإضراب...

أما التعويل على المحكمة،على الطريق القانونية، كي تنصفنا في أمر الاقتطاع قد يخيب الآمال-نظراً لاستقلال القضاء في بلادنا ونزاهته-؛ وسيتطلب بكل تأكيد وقتا، سنتجرجر خلاله في ردهات المحاكم ومكاتب المحاميات والمحامين؛ وقت يكون فيه زخم النضال في صفوفنا قد هدأ وخفت، ويسهل على الدولة الاستمرار في مزيد من الإجراءات القمعية...

لذا، فترويج المراهنات على القضاء قد يكون فيه تحريف للأنظار عن الكفاح الذي نخوضه اليوم؛ والأخطر أن يكون تروج مثل هذه المراهنات -بنية مبيتة- من طرفٍ ما غرضه بالضبطتحريف الأنظار عن الكفاح والنضالكي تخفت جذوته.

انتهى

نص الرسالة:

****

عاااااجل: المرجو التقاسم على أوسع نطاق (تنوير بخصوص الاقتطاع من الاجرة).

****

أولا: المرجو من جميع الأساتذة والاستاذات وأطر الدعم والمتصرفين التربويين الذين تم اقتطاع مبالغ مالية من أجرتهم دون وجه حقالتنسيق فورا (دون النظر إلى الالتماءات) على صعيد الإقليم، من خلال جمع مساهمات مالية (100 درهم للفرد) بحيث تقوم كل الهيئات المناضلة على الساحة حاليا، بإعداد لائحة للمساهمين، على صعيد كل مؤسسة داخل الإقليم، ثم تجمع لدى المكتب الإقليمي عند منسق كل هيئة، بعد ذلك يمكن لمنسقي الهيئات المناضلة المختلفة، التواصل فيما بينهم من أجل توكيل محام، للدفاع عن مظلومية الاقتطاع في أقرب محكمة إدارية...

بنموسى يريد التصعيد ، فليكن إذن تصعيد...

نحن الآن في طريق اللاعودة، ولتكن سنة بيضاء...

إذا ما استسلمنالتهديد الاقتطاع حاليا فسنعيش أبد الدهر تحت ذل العبودية، تحت السباط... وهذا لم ولن يكون... ولو افتدينا بأرواحنا...

نحن صامدون ولن يخيفنا قرار طائش صاغه الكاتب العام للتقرب إلى دائرة الغباء التي تحكم دواليب الوزارة...

سنرفع دعاوى جماعية... كل إقليم سيرفع دعوى سنجعل من الاسبوع القادم اليوم العالمي للمحاكم...

نريد أن يسترجع كل موظف جميع الاقتطاعات منذ تاريخ توظيفهبالوزارة... بغينا الحساب القديم والجديد...

وزارة المالية لديها جميع المعطيات المالية الخاصة بكل موظف منذ أن تمتوظيفه... أي سجل مالي يضم أيضا جميع الاقتطاعات التي تمت في حق الموظف...

صدقوني الغنيمة ستكون كبيرة وكبيرة جدا لكل فرد...

يوما بعد يوم صرت مقتنعا بأنني على الطريق الصحيح...طريق النضالمن أجل انتزاع الحقوق...

ثانيا: على هامش لقاء لي مع أحد الاصدقاء المقربين، وهو بالمناسبة خبير في القانونلديه تجربة طويلة في الشؤون القانونية والمنازعات والشؤون التأديبية استفسرته عن قانونية الاقتطاع من الاجرة بسبب الاضراب وأكد لي أن الاقتطاع من الاجرة بسبب الاضراب هو اقتطاع غير قانوني وتفعله الوزارة لجهل مجموعة من نساء ورجال التعليم بالمساطر القانونية وكيفية تنظيم الاضراب، لهذا أؤكد لكم بأن الحق ينتزع ولا يعطى وأن مجموعة من الأساتذة يتسامحون في حقوقهم تفاديا «لجرجرة القضاء» الوطني، وقبل الغوص في كيفية تفادي الاقتطاع من الاجر في الاضراب يجب أولا معرفة ما هو الاضراب والقواعد المنظمة له:

الاضراب فهو: «اتفاق عدد من العمال أو الموظفين على الامتناع عن العمل الواجب عليهم بمقتضى القوانين، أو عقد العمل، مع التمسك بالوظيفة العامة، احتجاجا منهم على سوء الاوضاع التي يعملون فيها أوعدم مسايرة الاجور التي يحصلون عليها، لمتطلبات العيش الكريم؛ وذلك لإرغام الحكومة على الاستجابة لمطالبهم أو التراجع عن إجراءاتها المضرة بمصالحهم».

وقد عرفه مشروع القانون التنظيمي للإضراب بأنه: «توقف جماعيومدبر عن الشغل من أجل الدفاع عن مطالب مهنية». (المادة 2).

وأكد بأن الاضراب لا يعد انقطاعا غير مبرر عن العمل على شاكلة الانقطاعات الفردية المعروفة والتي نص عليها الفصل 75 مكرر من النظام العام للوظيفة العمومية؛ بقدر ما هو نوع من أنواع الاحتجاج. مادام لا يوجد في الدستور المغربي أو النظام العام للوظيفة العمومية ما يمنعهأو يحدد شروط ممارسته. كما إنه لا يوجد اجتهاد قضائي متواتر عن المجلس الأعلى للقضاء سابقا أو محكمة النقض حاليا؛ يقر صراحة بأن الاضراب تغيب غير مشروع؛ وحتى إن وجد في قضية أو اثنتين فهو محصور في مبدأ شرعية ممارسة الإضراب.

وبالتالي، فهذا غير مبرر للاقتطاع، علما أنه لا اجتهاد مع وجود النص.

المرجو النشر على أوسع نطاق. نحن في معركة وعي وصمود. «م.ذ»

حراك شغيلة التعليم: الوحدة والديمقراطية

افتتاحية المناضل-ة
2023/12/ 08

بتنفيذه خطوته النضالية الأخيرة، المتمثلة في مسيرات الأقطاب، يوم 6 ديسمبر الجاري، ووضعه برنامجاً نضاليا لأسبوع 11 إلى 16 ديسمبر 2023، أبان حراك شغيلة التعليم تعاظم إصراره على مواصلة الكفاح لتحقيق مطالبه، وفي القلب منها الحفاظ على الوظيفة العمومية في التعليم.

وكأي حركة نضالية مستديمة، لا غنى لحراك التعليم لمواصلة السير قُدماً، بوجه تعنت الدولة ومراهنتها على إنهاكه، من حشد قوى إضافية كمية ونوعية. وطالما لم تنضم أقسامٌ أخرى من الوظيفة العمومية والجماعات الترابية معنيةٌ بمشاكل مماثلة لما يعانيه قطاع التعليم، يبقى مصدرُ القوة الآني هو تعزيزُ القوى الذاتية.

شرطُ هذا التعزيز الأولُ هو تبديد كل ما من شأنه إحباطُ الهمم الناتج عن الشعور بتضارب التوجهات، وتباين التقديرات حول الخطوات النضالية: مدتها، توقيت ومكان خوضها، أو هذا أو ذاك من تفاصيلها.

ولا شك أن ما قد تثير تنازع الميولات هذا هو كون حراك التعليم ثلاثي الرؤوس: التنسيق الوطني لقطاع التعليم،والتنسيقية الموحّدة لهيئة التدريس وأطر الدعم، والتنسيقية الوطنية لأساتذة التعليم الثانوي التأهيلي. ورغم أن القاعدة العريضة من الشغيلة تنبذ كل تشتيت لقواها يضر بقوة الفعل النضالي، لا تزال ثمة خلافات بين الهياكل المسيرة تؤدي إلى شق صفوفها،آخرها ما جرى بمراكش يوم 6 ديسمبر 2023، حيث تَمّ تنظيم مسيرتين، كل واحدة في اتجاه كأن ثمة هدفين لا هدف واحد.

هل تباين الآراء بشأن تفاصيل العمل غيرُ قابل للتجاوز بتغليب منطق الوحدة الذي تمليه ضرورات مواجهة خصم شديد البأس وعظيم مهارة المناورة؟

ألا يستشعر مشتّتو الصف قدر ما يتحملون من مسؤولية تاريخية أمام زهاء 300 ألف من الشغلية، وأمام ملايين كادحي المغرب وكادحاته المتطلعين بفخر وحماس إلى حراك التعليم العظيم؟

الدولة مدركة، كما ينبغي لها، بصفتها ممثلا جماعيا للبرجوازية، لما يحبلُ به نجاح حراك شغيلة التعليم من إمكان استنهاض أقسام أخرى من الطبقة العاملة، من الوظيفة العمومية وصولا إلى أجراء القطاع الخاص وأجيراته، وحتى جماهير مقهورة غير أجيرة ولا تقل تضررا بغلاء المعيشة الفاحش وأهوال هشاشة التشغيل والبطالة ونسف الخدمات العمومية، لذلك تراها، أي الدولة البرجوازية، تناور وتماطل وتؤخر لحظة التنازل قدر ما استطاعت. وهي تراهن، ولا شك، على تشتُّت صف الشغيلة، لا بل ستعمل ما بوسعها لتشتيته باللعب على الفئوية، وعلى إذكاء الأنانية، مستعملة في ذلك أدواتها من القيادات "النقابية" الأكثر امتثالية.

لابد، والحالة هاته، من نبذ كلي ونهائي لأي تصرف خارج منطق الوحدة لبلوغ الحراك أهدافه، ولمواجهة الآتي من تعديات أنذرتنا بها الدولة منذ زمن بعيد، وختمت عليها القيادات الأكثر امتثالية، في اتفاق 30 أبريل 2022، بخاتم التضحية بمصالح طبقتنا. ينتظرنا مشروع قانون الإضراب الرامي إلى نزع هذا السلاح من أيدينا بمبرر تقنينه، ولنا ان نتصور الحالة التي سنكون عليها في مواجهة نظام المآسي بدون هذا السلاح. وينتظرنا عدوان غاشم آخر على مكاسب التقاعد بمبرر "إصلاح" ذقنا مرارة ثمارها بما حصل قبل سنوات من رفع لسن التقاعد، وخفض للمعاش بتغيير طريقة حسابه، وزيادة نسبة الاقتطاع من الأجر، وينتظرنا إلغاء ما تبقى من مكاسب صندوق دعم المواد الأساسية، وبمقدمته غاز المطبخ، وهلما جرا.

إن توطيد الوحدة النضالية التي خلقها حراكنا الجاري يقتضي إدانة كل فعل ينال من الوحدة، أيًّا تكن مبرراته، كما يستلزم صون وحدتنا وتعزيز الديمقراطية في التسيير، وحتى تجسيدها مستقبلا في منظمة موحدة وحيدة لكافة شغيلة قطاع التربية والتعليم والرياضة، بلا تمييز فئوي، لإعادة بعث النضال النقابي الحقيقي الذي جسدناه في الحراك. فليست النقابة غير فكرة توحيد الأجراء/ات بوجه رب العمل الذي يستغل ويقهر. وإن كانت قياداتٌ قد باعت روحها وباتت أداة بيد الدولة تمرر بها هجماتها، فإن فكرة النقابة وجوهرها هو ما تقوم به اليوم التنسيقية الموحدة وتنسيقية التأهيلي والتنسيق الوطني، أي الذود عن مصالح من يعيشون بكدحكم البدني والذهني، ونحن شغيلة التعليم جزء لا يتجزأ منهم.

النقابة، تاريخيا وعبر أقطار العالم، هي اتحاد الشغيلة للدفاع عن مصالحهم، وماذا يكون حراكنا اليوم غير عمل نقابي حقيقي وأصيل يتعين أن نجسده غدا في اتحاد وطني لشغيلة التعليم، اتحاد يتجاوز نواقص التجارب السابقة وعيوبها، وعلى رأسها البيروقراطية التي تعني، من ضمن ما تعنيه، إعدام حرية التعبير والديمقراطية الداخلية، والاستئثار بالقرار. لنا أن نستفيد من تجارب الماضي لنقيم بناءنا على أسس صلبة: أسس الديمقراطية أولا والديمقراطية أخيرا.

النساء في حراك التعليم: مشاركة واسعة تتحدى قيود مجتمع رأسمالي ذكوري

انخراط النساء في الحراك التعليمي: ما المطلوب لبناء تنظيم مهني نسوي؟

يعد انخراط النساء الواسع أحد مكامن قوة الحراك التعليمي الراهن، ومن شأن هذا التحرك النضالي أن يكون دافعا لتنتظم نساء قطاع التعليم العمومي للدفاع عن مطالبهن الخاصة كأجيرات، وأن يحفز انخراطهن في نضال نسوي ضد كل صنوف اضطهاد النساء. ليكون نشاط نساء التعليم النضالي نوعيا وواعيا بمكانتهن في مجتمع الاضطهاد والاستغلال لا بد له من تجاوز تجليات الطابع الذكوري في الحراك الجاري. ولبلوغ ذلك يجب التصدي لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تراجع نشاط الأستاذات النضالي، ويشترط هذا جعل كل أماكن ووسائل التداول الجماعي في مجريات المعركة خالية من السلوكات المنفرة لمشاركة النساء (الاستهزاء، احتكار الكلمة، التحرش الجنسي، تدبير مواعيد تراعي شروط الأستاذات). لا تعني الديمقراطية فقط ممارسة الأغلبية لحق التقرير والتوجيه في الجموع العامة، بل تعني أيضا تجسيد الحضور العددي للنساء في مشاركتهن النشيطة في نقاش مسارات المعركة والتقرير في تفاصيلها وانتدابهن لمهام المسؤولية.

تحتاج النساء المنخرطات بقوة في الحراك التعليمي لأشكال تتيح لهن نقاش وضعهن الخاص. ويجدر بالأستاذات اللواتي سبق لهن خوض تجارب النضال الطلابي والنقابي أن يبادرن بإيجاد فضاءات، تكون غايتها تناول عاملات التعليم العقبات التي تواجههن كنساء والتفكير الجماعي في كيفية مجابهتها. ويمثل انتزاع مساحات تنتظم فيها النساء في خضم الحراك النضالي الحالي بداية حفز تفكير نساء التعليم النسوي، الشرط الضروري للتقدم في وضع لبنات تنظيم مهني نسوي.

لا بد من التعريف بالمطالب الخاصة بأجيرات التعليم كنساء في صفوف الأستاذات وعموم الشغيلة، وتعد هذه المهمة آنية وأساس نشوء تنظيم مهني نسوي في قطاع التعليم العمومي. يجب شن حملات تثقيفية حول تلك المطالب لتحتل مكانتها بدل طمسها، وذلك بتسطير ملفات مطلبية دامجة. إن استحضار المطالب الخاصة بالنساء العاملات والدفاع عنها لا يجزئ نضالات الشغيلة بل يعطيها طابعا كفاحيا وجذريا في مواجهة جهاز الدولة البرجوازي.

وهذه المطالب الخاصة بالنساء يتعين ان تكون موضوع نقاش وتحليل من طرف النساء أنفسهن، بصفتهن الأدرى بشعاب قهرهن. وفي ما يلي بعض المطالب المندرجة في هذا المنظور ، كما جاءت في وثيقة بعنوان:

«مقترحاتٌ من أجل ملفّ مطلبيّ شامل ومُوحِّد:بديلُنا في وجه الهُجوم النيوليبرالي على التّعليم والوظيفة العُموميين صادرة عن نقابيات تيار المناضل-ة :

* تمديد رخصة الولادة لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد حسب الوضعية الصحية للام والطفل.
* تمديد رخصة الرضاعة لمدة ساعتين بدل ساعة يومياً مدفوعة الراتب للإرضاع تبدأ من تاريخ انتهاء رخصة الولادة للموظفة وتمتد لمدة عام من تاريخ الولادة.
* رخصة ثلاثة أيام كل شهر مرتبطة بمضاعفات «الدورة الشهرية» بناء على تصاريح المعنيات (ما يسمى إجازة الطمث).
* تخفيض سنوات الاستفادة من التقاعد الكامل إلى 55 سنة. والتقاعد النسبي إلى 20 سنة.
* منح الحق لتمديد عطلة الأمومة مع الحفاظ على الأجر، فهناك حالات ولادة تتطلب متابعة أكثر من ثلاثة أشهر.
* توفير الحضانة في المؤسسات أو في مجموعة من المؤسسات بأطر مؤهلة متخصصة.
* قوانين عقابية مشدَّدة ضد كل أشكال التحرش الموجهة ضد الأستاذات والتلميذات.

إضراب عام نسوي تاريخي في إقليم الباسك

نظم يوم الخميس 30 تشرين الثاني/نوفمبر، إضراب عام نسوي في إقليم الباسك دفاعاً عن «الحق الجماعي في الرعاية والدعم» بناء على دعوة الحركة النسوية في إقليم الباسك، وتنسيق عشرات الجمعيات، والتجمعات النضالية، والنقابات، والأحزاب السياسية.

انضم ما يفوق 1500 لجنة مقاولة إلى الإضراب، بدعوة من جميع النقابات في إقليم الباسك باستثناء نقابة اللجان العمالية CC.OO، ونقابة اتحاد العمال العام UGT (تمثلان أقلية في إقليم الباسك الجنوبي). كان هذا اليوم النضالي المختلط، رجالا ونساء، يروم المطالبة بنظام رعاية صحية عام، ومجتمعي ضد الهشاشة، والخصخصة، والتسويق، وكذلك تسليط الضوء على أهمية أبعاد الجندر، والعرق، والطبقة في اقتصاد إعادة الإنتاج الاجتماعي.

لجان حراسة الإضراب

أغلقت اعتصامات لجان حراسة الاضراب، منذ الساعة السابعة صباحا، مواقع صناعية عديدة، وقطعت حركة المرور عند مداخل الطرق الرئيسية في بلباو Bilbao، أو بامبلونا Pampelune، أو وسان سيباستيان San Sebastian ، أو فيتوريا Vitoria. حوالي منتصف النهار، كانت الدعوة إلى تنظيم احتجاجات وتجمعات أخرى أمام مباني البلديات، والبرلمانات المحلية، وحتى في سجن مارتوتين Martutene، لإبراز انعدام المساواة في ظروف السجناء. نظم تجمع آخر في بلباو بمبادرة مجموعة من العاملات أمام مكتب الهجرة تنديداً بظروف العاملات في مجال المساعدة المنزلية، بحيث تشكل المهاجرات نسبة 42٪ من شغيلة القطاع. بعد الزوال، حشدت التظاهرات عدة آلاف الأشخاص تحت المطر، في عواصم الباسك الأربع، وحوالي عشر مدن أخرى.

كان التأثير كبيرا جدا في القطاع العام، وخاصة في التعليم (70٪)، لكن أيضا في قطاع الصناعة، وأقل من ذلك في قطاع التجارة. نددت النقابات بالإفراط في الحد الأدنى من الخدمات في قطاع الصحة لكسر الإضراب. انتهى اليوم ببعض المواجهات مع عناصر البوليس أثناء عمليات الاغلاق. ألقي القبض على مناضلتين في مصنع ميشلان Michelin بمدينة فيتوريا، وخمسة أخريات في دونوستيا Donostia بتهمة تقييد أنفسهن بالسلاسل بمبنى عام.

مقاومة كفاحية وابداع نضالي

يندرج هذا اليوم في سياق تنظيم عاملات دور رعاية المسنين-ات في السنوات الأخيرة، إضرابات ظافرة طويلة الأمد، وأيضا في إطار إضرابات 8 آذار/مارس عامي 2018 و2019. على الرغم من النجاح التاريخي، كان التفكير في جميع كل اللواتي تعذر تواجدهن هناك، مثل «العاملات المقيمات»، وعاملات الرعاية المنزلية، أهم بالنسبة للجهات المنظمة. رفعن شارات في شوارع بلباو مثل: «لسنا جميعا هنا، نفتقد العاملات المقيمات!»، أو «تعني الهشاشة أيضا العنف!»

يؤكد تشافي مينغيز وكلارا سانشيز (الحزب المناهض للرأسمالية Antikapitalistak)، في مقال بمجلة El Salto/Hordago، أن سيرورة تنظيم هذا الاضراب الطويلة الأمد (منذ عام 2020) تبرز ضرورة المضي قدما نحو بلورة آليات جديدة للتضامن، والمقاومة الكفاحية، لكن أيضا مواصلة بناء السلطة الشعبية، وابداع استراتيجيات النضال.

أسبوعية أنتيكابيتاليست L'Anticapitaliste – عدد: 686 بتاريخ 07 كانون الأول/ديسمبر 2023

رابط المقال

https://lanticapitaliste.org/actualite/international/au-pays-basque-une-greve-generale-feministe-historique

النساء في حراك التعليم: مشاركة واسعة تتحدى قيود مجتمع رأسمالي ذكوري

بقلم: ف. ب

تندفع نساء المغرب الكادحات بأعداد كبيرة إلى ميادين النضال الشعبي والعمالي، وهذا ما أبانت عنه الاحتجاجات العارمة التي شهدها البلد، خاصة منذ بداية سنوات الألفين إلى الآن (حراك المناطق المهمشة طاطا وسيدي إفني والريف وجرادة)، وتجددت مشاركة النساء الواسعة في النضالات الميدانية التي خاضها جزء من شغيلة التعليم في تجربتي الأساتذة- ات المتدربين- ات والمفروض عليهم- هن التعاقد. وينسحب نفس الأمر على الحراك التعليمي الذي اندلع يوم 5 نونبر 2023، لكنه يبقى الأكبر من حيث أعداد المشاركين والمشاركات رغم من انضوائهم-هن في ثلاث تنسيقيات تقود الدينامية النضالية الحالية.

شاركت نساء التعليم بقوة في الأشكال الاحتجاجية لا سيما المسيرة الوطنية بالرباط والمسيرات الجهوية التي تدعو لها التنسيقيات. ولم تستطع عقبات المجتمع الذكوري التي تواجهه النساء تحجيم مشاركة أجيرات التعليم بالمقارنة مع زملائهن الذكور. إن مجرد اقتحام الأستاذات لساحات النضال الجماهيري خطوة هامة لفرض أنفسهن في فضاءات عامة تحت سطوة ذكورية راسخة، وتمرد على نوع الأدوار التي يسندها لهن مجتمع قائم على اضطهادهن. لكن مشاركتهن الكبيرة في الأشكال الاحتجاجية لا تتناسب و حجم تواجدهن في الأليات التنظيمية المسيرة لحيثيات المعركة النضالية، (لجن وطنية/ مجالس التنسيق الوطني/ مجموعة المنسقين). ويقل عددهن في لجن تنظيم المسيرات، ورفع الشعارات، ولا يأخذن الكلمة في ختام المسيرات أمام حشود المضربين والمضربات. ليست سمات فعل الأستاذات النضالي في الحراك التعليمي شيئا تلقائيا أو طبيعيا، بل هو تجل لوضع التبعية المفروضة على النساء في مجتمع رأسمالي-ذكوري. ويعاد إنتاج نفس مكانة التبعية والتراتبية على صعيد أدوار النساء في تنظيمات خوض الصراع الاجتماعي. رغم كفاحية الأستاذات وانخراطهن العددي في المسيرات والتعبئة في غرف الواتساب وإنجاح نسب الإضراب على مستوى المؤسسات التعليمية، لا يترجم ذلك في تحملهن المسؤوليات التنظيمية على نحو مساو لزملائهن الذكور. يجب الوعي بأن فضلا عن كون ذلك يمثل نقطة ضعف وجب فسح المجال لنقاشها، فإنه يعد أيضا ميزا ذكوريا يشوب الفعل النضالي في التنسيقيات المنظمة لحراك شغيلة التعليم.

تواجه النساء العاملات في قطاع التعليم العمومي كغيرهن من النساء العاملات ضغوط المزاوجة بين الأعباء الأسرية والالتزامات المهنية. ويجبرهن هذا الواقع على توزيع وقتهن بين أداء مهام التدريس وتلبية حاجات الأسرة، فكونهن أجيرات مستقلات ماليا عن الأزواج والإخوة، والآباء لا يفضي في أغلب الحالات إلى تقاسم عبء العمل المنزلي على أساس متساو. ويبين تقرير المندوبية السامية للتخطيط المعنون بـ:»المرأة المغربية في أرقام 2023» أن النساء بشكل عام يخصصن يوميا للعمل المنزلي والخدمات المقدمة للأفراد وقتا يعادل أربع مرات الوقت الذي يخصصه الرجال. وتدفع الأستاذات ثمن تملص الدولة من تحمل كلفة مهام الرعاية الاجتماعية، ويضطررن إلى إنفاق جزء من أجورهن على تلك الخدمات من القطاع الخاص، فغياب الحضانات وروض الأطفال لا يؤرق معظم الأساتذة الذكور، بينما تنشغل أجيرات التعليم يوميا بالتفكير في إيجاد حلول رعاية أبنائهن في أوقات عملهن، وعندما يردن مزاولة أي نشاط خارج الدائرة المنزلية، مثال إنجاح مشاركتهن النضالية في الدينامية الحالية بقطاع التعليم.

عقبات متعددة ومتداخلة بوجه نضال النساء النقابي

تقضي النساء معظم وقتهن في أنشطة إعادة الانتاج الاجتماعية التي يستفيد منها الرأسماليون في تخفيض الكلفة لرفع الأرباح، ويكون ذلك طبعا على حساب إيجاد النساء أوقات فراغ لممارسة أنشطة اجتماعية اقتصادية سياسية فكرية خارج قيود التدبير اليومي الأسري، ويلقي هذا بظلاله كذلك على حجم إقبالهن على أماكن تنظيم النضال الجماعي كالنقابات مثلا. ويقيد مجتمع ذكوري رجعي يؤبد الأدوار المسنودة اجتماعيا للنساء إمكانيات مزاولتهن نشاطا نقابيا في نفس الشروط التفضيلية المتاحة نسبيا للذكور. ولتحمل النساء مهام تلبية متطلبات الأسرة المضنية تبعات جسدية ونفسية تحد من الطاقة والوقت اللازمين للانخراط النشيط في ممارسة العمل النقابي: الحضور في الاجتماعات والتحضير لها والمشاركة في النقاشات والتعبير عن آرائهن، والقراءة، والتكوين، والدراسة والتحليل واتخاذ القرارات. كل هذا العمل يمارس جله إن لم نقل كله خارج الارتباطات المهنية وكل الالتزامات الأخرى، وانطلاقا من وضع غالبية النساء العاملات في مجتمع رأسمالي- ذكوري فإن عقبات جمة تنتصب أمام ممارستهن عملا نقابيا نشيطا وبلوغهن هياكل القرار والمسؤولية.

لا يفسر وضع النساء في مجتمع رأسمالي ذكوري لوحده ضعف انضمام النساء للتنظيم النقابي، سواءتعلق الأمر بانخراطهن العددي أو بتمثيليتهن في أجهزة تسيير الحياة النقابية باختلاف مستوياتها التنظيمية.

يجد ضعف انتساب النساء للنقابات وتقلدهن الأدوار القيادية أحد أسبابه الجوهرية في هيمنة الطابع الذكوري على تفاصيل العمل النقابي، ويمثل خلو الملفات المطلبية للنقابات من المطالب الخاصة بالنساء العاملات سواء في القطاعين العام أوالخاص أبرز تجلياته، وقد تواجه المطالب النقابية الخاصة بالنساء حتى في حال طرحها بالرفض بذريعة أن ذلك يضعف وحدة العمال في نضالهم من أجل انتزاع الحقوق، أو أن الأولوية للمطالب المشتركة بين العمال والعاملات. والحال أن إقصاء مطالب النساء من ملفات النضال النقابي يخدم البرجوازية التي تتخلص من كلفة توفير الحضانات وقاعات الرضاعة، وعدم احترام رخص الولادة وكل التعويضات المرتبطة بها وتحميلها للأجراء والأجيرات. ويصب عدم تصدي المنظمات النقابية للميز في الأجور بين الجنسين في مصلحة دولة تقود هجوما نيوليبراليا ضاريا على أجور مجمل الطبقة العاملة لصالح الرأسماليين. إن غياب المطالب النسائية داخل النقابات و التنسيقيات يضعف تصدي الشغيلة بحزم وفعالية لهجوم الدولة المعمم.

من أجل نصرة الشعب الفلسطيني: النضال من أجل وقف المجازر في غزة، وسحب قوات الاحتلال الصهيوني

تيار المناضل-ة
2023/12/ 08

يتعرض الفلسطينيون-ات، منذ أزيد من شهرين، لهجوم عسكري رهيب من الكيان الصهيوني. سكان غزة محرومون-ات من كل مقومات الحياة: الماء والكهرباء والغذاء والرعاية الصحية، ويتعرضون لقصف مدمر متواصل. لم يتردد الجيش الصهيوني في قصف المستشفيات والمدارس ومخيمات اللاجئين-ات، مبررا المجازر التي يرتكبها في حق المدنيين-ات باسم «حق الدفاع عن النفس» وهو حق لا يمنحه للمحتل حتى القانون الدولي نفسه. حتى الآن، قُتل أكثر من 17 ألف شخص، معظمهم من النساء والأطفال. ولا يزال الحبل على الجرار.

إن مليوني فلسطيني-ة من سكان غزة معرضون-ات لخطر الترحيل القسري في نكبة جديدة على غرار النكبة الأولى سنة 1948. لذا لا مناص من فرض وقف فوري للتدخل العسكري الصهيوني، كي تتوقف المجازر وسياسة التطهير العرقي التي يمارسها دون حسيب ولا رقيب.

ليست غزة وحدها المستهدفة، بل كامل فلسطين المحتلة والضفة الغربية حيث يتصاعد عنف المستوطنين، خاصة مع تسليحهم، وتوفير الحماية «الأمنية» لأعمالهم الإجرامية، والمذابح المرتكبة بحق المدنيين-ات. وحتى الآن، قتل بالضفة الغربية أيضا المئات وشرد آلاف آخرون قسرا. كما يشتد القمع ضد مقاومي الاحتلال: اعتقل المئات من مقاومي الاحتلال الصهيوني، ضمنهم أسرى محررون.

دامت معاناة الشعب الفلسطيني على مدى 75 عاما: عنف استعماري وفصل عنصري يوميا، وتمييز وإذلال وقتل، وقمع، واعتقال، وتفجيرات واغتيالات، ونهب الأراضي والمنازل، وحصار غزة منذ 15 عاما... إن مقاومة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك المقاومة المسلحة، مشروعة، وتأييدها أول الضروريات من أجل التحرر من طغيان احتلال غاشم.

حي على التضامن

إننا نؤكد أن الدول الامبريالية عبر «دعمها غير المشروط» للكيان الصهيوني إنما تبرز تواطؤها، وشراكتها في المجازر بحق الفلسطينيين- ات، وفي الآن ذاته نشيد بحجم التضامن الشعبي العالمي، رغم القيود، بالمراكز الإمبريالية، ونرى في تعززه ودوامه الخطوة الأولى في السعي إلى إجبار الحكومات الإمبريالية على الضغط على صنيعتها الكيان الصهيوني من أجل وقف فوري لآلة دمارها الحربي من أجل إغاثة عاجلة لإخواننا في غزة. كما نؤكد على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الصهيوني بجميع الوسائل المتاحة، وعلى رأسها النضال الجماهيري السلمي الذي يلف حوله جميع مناهضي الصهيونية والاحتلال الصهيوني، كما من حق الفلسطينيين-ات مواجهة الاحتلال والعدوان الصهيوني بالسلاح.

الأنظمة المستبدة القائمة بمنطقتنا متواطئة أيضا وشريكة في المآسي الهائلة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني، وهي صاغرة ولا تحرك ساكنا، بما في ذلك عجزها حتى عن تدبيج بلاغاتها المعتادة حول الشجب والاستنكار. وبالمناسبة ندين تطبيع النظام المغربي مع الكيان الصهيوني المجرم وندعو إلى إسقاطه، وتجريم كل أشكال التطبيع معه، وتفعيل المقاطعة ضده على كافة الصعد.

ينبغي أن يتواصل الحشد التضامني وأن يتوسع من أجل حرية الشعب الفلسطيني وانعتاقه من أهوال الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. يجب أن يعم التضامن جميع أنحاء المعمور عبر خلق لجان تضامن والتعبئة من أجل مقاطعة الكيان الغاشم، وكل إجراءات التضامن الملموس مع الفلسطينيين-ات في غزة والضفة الغربية (فتح المعابر وقوافل الغذاء واللباس والدواء...).

من أجل:

- وقف فوري للحرب العدوانية: وقف القصف، وسحب القوات من غزة
- وصول المساعدات الإنسانية خارج أية رقابة من العدو الصهيوني إنهاء حصار غزة والإفراج عن جميع الأسرى في سجون الكيان الصهيوني
- حق العودة للفلسطينيين إلى أراضيهم.
- اعتبار حرب إسرائيل على غزة جريمة ضد الإنسانية، ومحاكمة قادتها
- السياسيين والعسكريين.
- إسقاط التطبيع، وتجريم مختلف أشكاله

تجسيد الوحدة والديمقراطية أفضل بكثير من تكرار الدعوة إليها

بقلم، الرفيق سين

دائما ما تتردد الوحدة النقابية وسط الحركة النقابية والعمالية، سواء في صورة وحدة الفعل النضالي أو وحدة تنظيمية. هي إذن ضرورية، وينبغي معالجتها على ضوء التجارب التاريخية مع تجديدها وابتكار ما يتوافق مع احتياجاتنا الراهنة، وكل هذا في مسعى البحث عن أفضل الوسائل لخلق ميزان قوى يتيح إحداث التحولات المرجوة.

يسود بين العمال/آت توق قوي إلى الوحدة النقابية، وأي نقابي ذو خبرة قليلة يعلم ذلك، أما الأكثر خبرة فلا يخفى عنهم ذلك. إن من يدعو إلى الوحدة النقابية هم أنفسهم من عليه فرضها. غير أن هذا يجري في واقع معقد. هناك خصوصية كل منظمة، ومدى تطور البيروقراطية داخلها، أو استبلاء قوة/ قوى سياسية غير عمالية على الأجهزة النقابية...

تهدف النقابات العمالية المناضلة أساسا إلى تعزيز ميزان القوى في وجه الدولة وأرباب العمل، ليس فقط خلال فترة المفاوضات، ولكن أيضا خلال فترة السلم. ومع ذلك، فإن قوة النقابة تتناسب طردا مع وعي وتعبئة أعضائها. فالنقابة، التي لا يقوم عملها إلا على عمل روتيني من قبل متفرغين دائمين، هي تجمع هياكل وأجهزة، بلا جسد وبدون حياة داخلية خاصة. كما أن تعزيز السلطة النقابية يعني إضفاء الطابع الديمقراطي عليها.

يأتي تعزيز ميزان القوى هذا في المقام الأول بتجسيد الوحدة، وبسهل فرض هذه الأخيرة من أسفل غالبا، ولاسيما حين يكون الأمر جزءا من عملية بناء حركة احتجاج ديمقراطية جماهيرية. إن التجرؤ على رفض وحدة العمل النقابي أمر سهل في غرفة لا يوجد فيها سوى عدد قليل من المسؤولين النقابيين، غير أنه أقل سهولة أمام جموع عامة تتمتع بسلطة بلورة القرارات النهائية، رغم كونها هيئات مرهقة ويصعب انعقادها. وللتغلب على هذه الصعوبة بشأن عقد جموع عامة تجمع جماهير غفيرة، من الضروري إنشاء مجالس نقابية تتمتع، بين جمعين عامين، بصلاحيات واسعة إلى جانب الجموع العامة والمكاتب التنفيذية وكل ما يلزم من لجان وظيفية.

العمل الوحدوي والديمقراطي هو قبل كل شيء تفاعل مع تطلعات جماهير الأجراء/آت، وهو أيضا وسيلة لزيادة ميزان القوى لصالحهم-هن. وإذا كانت الوحدة مصدر قوة وفعالية للعمال، فليس مستغربا أن تسعى الطبقات الحاكمة دائما لخلق الانقسام والحفاظ عليه. أما الديمقراطية فليست مجرد احترام شكليات معينة، بل هي الإقرار بالاختلاف واحترام التوجهات النقابية المتباينة، وحق جماهير الشغيلة في تقرير مسار ومآل معاركها، وليس حصر ذلك الحق بتفويضه للأجهزة. وتشكل الجوع العامة داخل المدارس إحدى آليات إعمال الديمقراطية تلك، آليات كانت في صلب التقاليد الكفاحية للحركة العمالية طيلة قرنين، وقد تمكن شغيلة التعليم من إعادة اكتشافها، ودورنا هو تعميمها وتصليبها.

بالتالي، ليس المطلوب «الوحدة من أجل الوحدة» و «ديمقراطية شكلية»، بل وحدة وديمقراطية تخدمان مصالح الديناميات المباشرة الجارية، ومصالح طبقتنا الاجتماعية عموما، وبالتالي في المقام الأول تتيحان العمل بشكل أكثر فعالية وقوة. إن البحث عن وحدة نقابية شاملة هو الخطوة الأولى. لكن لا ينبغي أن يجري ذلك بأي ثمن، فلا فائدة من وحدة تجرنا على السير في خطى قيادات نقابية ترفض النضال، بل أكثر من ذلك تصطف مع أولائك الذين نقاتل ضدهم، فطيلة سنة 2019 كان هناك التنسيق النقابي الخماسي الذي ساهم في إطفاء معركة المفروض عليهم- هن التعاقد بلعب دور الوساطة بينهم-هن وبين الدولة، وطيلة سنة 2022 كان هناك التنسيق الرباعي الذي انخرط في اللجنة التقنية وساهم في صياغة النظام الأساسي الجديد، هذا تنسيق ووحدة مضرة بمصالح الشغيلة لذلك فهما مرفوضان. وطبعا لا يعني ذلك انتظار حسم كل شيء مسبقا كي يتم إنشاء الوحدة الضرورية، فقيام هذه الأخيرة، وبفضل الزخم المرافق لها، يحمل في ثناياه دينامية تخلق شروطا أرحب لتجاوز الاختلافات والمعيقات سواء الذاتية أو الموضوعية.

ولأن العزلة قاتلة، وبمناسبة الدينامية النضالية الجارية في قطاع التعليم حاليا، يلزم من أجل كسر العزلة التي تسعى الدولة لإدامتها، فإن على التنسيقيات أن تتوحد، وأن تمد الدينامية الجارية إلى مجموع قطاع الوظيفة العمومية الذي تشترك معه نفس المصير، وأن تلف حولها كل المعنيين الآخرين بالمدرسة العمومية ومجانيتها وجودتها؛ أسر التلاميذ في المقال الأول، لكن أيضا كل جمعيات ما يسمى مجتمعا مدنيا وجميع القوى السياسية المناصرة للعدالة الاجتماعية والحرية، والمساواة، والكرامة والحقوق الإنسانية... إنها مهمة مزدوجة: الوحدة وتوليد التضامن والحاضنة الشعبية.

ينبغي الاستفادة من هذه اللحظات النادرة من التعبئة والاندفاع الوحدوي واقتراح مبادرات جامعة من شأنها خلق أواصر التقارب وتقويتها، من قبيل عقد جموع عامة مشتركة، وإطلاق حملات تعبوية... والأكيد أنه من الضروري جدا أن يبادر المناضلون النقابيون الوحدويون، الكفاحيون، إلى إطلاق دعوات وأرضيات توفر أساسا ملموسا لإثارة النقاش داخل الجموع العامة من جهة، ومن جهة أخرى لأن من شأن ذلك أن يسمح بتجميع المناضلين النشيطين حول برنامج عمل موحد وديمقراطي.

إن النقابة العمالية المكافحة القائمة على أسس الوحدة والديمقراطية هي الجواب العملي الذي ابتكرته الحركة العمالية تاريخيا، وهو لا يزال راهنيا وضروريا، وهذا ما ينبغي تدقيقه وتطويره في السعي لخلق ميزان القوى اللازم لإجبار الدولة على التنازل وتلبية المطالب.

الجميع، يكره الانقسام، والكل يدعو للوحدة، والمطلوب هو فتح الآفاق وتهيئة الظروف كي يتغير الحال السيء للنقابات العمالية الذي ترعاه بيروقراطيات موالية للدولة ومسهلة لتعديلاتها على الحقوق والمكاسب.

النضالات التعليمية الناجحة بطنجة: بعض عناصر للتفسير

بقلم، أ.د

- يوجد بمدينة طنجة فرع نشيط نسبيا للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي، يتواجد به العديد من المناضلات والمناضلين الذين يحضون عموما بمصداقية وسط مؤسساتهم التعليمية، ويتواجدون في النضالات التي خاضتها الشغيلة التعليمية منذ نضالات فوج الكرامة ونضالات المفروض عليهم التعاقد، مما مكنهم من التمرس على إدارة المعارك النضالية والتمرس في أشكال التنسيق.
- وجود العديد من النقابيين والنقابيات ينتمون لمختلف النقابات صادقون في الدفاع عن مصالح الشغيلة ويدفعون في اتجاه توحيد الفعل النضالي.
- التنسيق الوطني لقطاع التعليم وتنسيقية الثانوي التأهيلي لهم اكبر امتداد وسط الشغيلة بالإقليم، وحضور ضعيف للتنسيقية الموحدة.
- ضغط القواعد في المؤسسات التعليمية المطالبة بالوحدة ووجود العديد من المناضلين والمناضلات بالمؤسسات لهم تجارب كفاحية ونضالية سابقة ساعدة على تجاوز الخلافات والتشنجات
- الاجتماعات القبلية بين المكونات الثلاث ونضج المنسقين ومجهودات المناضلين والمناضلات في القواعد ساهم في مرور المسيرات في جو حماسي مما عمق الثقة و أبرز جدوى التنسيق.
- التواصل اليومي والنقاشات داخل المؤسسات والتفاعل الجماعي مع المستجدات ضيق الخناق على العناصر ذات النزوع التقسيمي الواعي.
- خضوع مهم نسبيا للقواعد من طرف القيادات، الشغيلة أحست بقوتها وسلطتها.
- -وجود جموع عامة بالعديد من المؤسسات التعليمية تعرف مشاركة واسعة ونقاش متفاوت ولكن يشمل كل القضايا المتعلقة بالنضال ومشاكله.
- في طنجة يمكن أن تتحول وقفة لمسيرة إذا ما توفر الشرط الجماهيري، أي يتم اغتنام الفرصة وهي تجربة معمول بها منذ سنوات.

كل ما سبق سهل عملية التنسيق في الأمور التقنية في المسيرات وفي تدبير الكلمات الختامية للمسيرة واستعمال الصوتيات ولجنة الشعارات وترتيب اللافتات. حدوث التشنجات أمر وارد ولكن ضخامة المشاركين والمشاركات في المسيرات والصبر المتبادل في غالب الأحيان بين مكونات التنسيق كان يسهم في تجاوز العقبات.

تأثير حالة مدينة طنجة يمتد على المستوى الجهوي على الأقل على المستوى الرمزي.

بحارة أسفي: حي على النضال، شرارة نضال ضروري ضد عبودية فرط الاستغلال

خاض بحارة الصيد الساحلي صنف السردين بأسفي إضرابا عن العمل، يوم الأربعاء 11 أكتوبر 2023 إثر حملة واسعة على جهاز الراديو، من أجل الاحتجاج رفقة البحارة، أطلقها الربابنة دامت من يوم الجمعة حتى يوم الاثنين، احتجاجا على تأخر مستحقات الضمان الاجتماعي.

اتفق الجميع، بعد نقاش مستفيض وسط الربابنة، على إبلاغ السلطة بالتوقف عن العمل يوم الثلاثاء، وبتنظيم مسيرة احتجاجية من الميناء عبر شارع مولاي يوسف صوب وكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

جرى دعم المسيرة الاحتجاجية من قبل بعض الربابنة من أجل توفير لافتات، واستدعاء وسائل الإعلام... الخ. أصبح البحارة، بعد منع المسيرة الاحتجاجية، ورفضهم الخروج للبحر أسياد الإضراب، منتزعين الاندفاع للنضال من الربابنة الذين صاروا ميالين للخروج للبحر، وقرروا، بعد أن تجمع ما يناهز 2000 بحار بميناء أسفي، اعلان اضراب مفتوح بدءا من يوم الأربعاء 11 أكتوبر 2023.

حملت وثيقة وزعها البحارة بداية الإضراب، باسم تنسيقية البحارة بميناء أسفي، مطالب البحارة. جرى أيضا تعميمها عبر غرف الدردشة في الواتساب، وكانت كالتالي: المطالبة بالتعويضات العائلية، وصرف مستحقات البحارة المتأخرة منذ شهر ماي الى حدود شهر شتنبر 2023، و التغطية الصحية، ورفض اعتماد السنوات الأخيرة في احتساب التقاعد، والحق في التعويض عن الراحة البيولوجية لشهري يناير وفبراير، ومطالبة المراكب بالتصريح بكل كميات الصيد، والمطالبة باحداث لجنة لمراقبة المبيعات وكذا تعويض صناديق شحن السمك البلاستيكية بالصندوق الموحد.

ليس الأمر حصرا للحماية الاجتماعية في مشكل تقني كما تدعي بعض الهيئات، بل جرى ربطه الى حد ما بمشاكل اخرى يتخبط فيها قطاع الصيد مثل انتشار السوق السوداء، والزامية الصناديق الموحدة التي جاء بها برنامج اليوتيس. مع ذلك، ينبغي تسجيل مؤاخذة بعض البحارة واضعي الوثيقة على عدم إدراج التصريح الكامل بأيام العمل اعتمادا على السجل البحري للمركب، أي 26 يوم، بدل اعتماد الصندوق على ايام البيع فقط.

إضراب بحارة أسفي يحقق ضغطا عابرا على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

استمرت الاحتجاجات ثلاث أيام متتالية داخل الميناء وجرى نقل الاحتجاج عند الباب الرئيسي للميناء بأمر من السلطة المحلية. صدح البحارة بشعارات تبدأ بالنشيد الوطني، و»ملكنا واحد محمد السادس»، و «البحار هاهو والمسؤول فين هو»، وحملوا الرايات ولافتة واحدة تحمل مطالبهم المنوه بها أعلاه.

انتدب البحارة لجنة لحضور الاجتماع الذي دعت إليه السلطات المحلية يوم الخميس 12 أكتوبر 2023 بمقر الملحقة الإدارية بأسفي. لقاء حضره كل من رئيس المنطقة الحضرية الثانية، وقائد الملحقة الادارية الاولى بالنيابة، ورئيس مفوضية الميناء، والمندوب الجهوي للصيد البحري، ومدير المكتب الجهوي للصيد البحري، وممثل الدرك الملكي البحري بميناء أسفي، ورئيس المصلحة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والكاتب العام للجامعة الوطنية للصيد البحري بمراكش-أسفي وممثل عن القوات المساعدة، وربابنة مراكب الصيد الصناعي و 13 ممثلا عن بحارة الصيد الصناعي.

كان جدول الاجتماع هو نقطة التصريح بالبحارة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وخلاصته معالجة التصريحات المقدمة للصندوق منذ شهر ماي، مع الزامية استئناف العمل يومه الخميس 12 أكتوبر 2023. وكان هذا هو الاجتماع الأول والأخير الذي يحضره منتدبون عن البحارة رغم وعود العامل للقاء البحارة يوم الاثنين 16 أكتوبر 2023.

يوم 16 أكتوبر 2023، جرى عقد اجتماع مركزي بمقر الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي في الدار البيضاء، غاب عنه المضربون، وترأسه المدير الوطني للصندوق بحضور كل من رئيس جامعة غرف الصيد البحري، ورئيس غرفة الصيد البحري الأطلسية الشمالية، ومستشار برلماني عن قطاع الصيد البحري، ونائب رئيس الكنفدرالية الوطنية للصيد التقليدي بالمغرب، وممثل عن الوزارة الوصية مستشار وزير الفلاحة و الصيد البحري، ومدير التكوين البحري، رجال البحر والإنقاذ، ومدير التسويق بالمكتب الوطني للصيد. وخلص تقريبا إلى نفس ما صدر عن اجتماع أسفي تقريبا، أي إعادة التصريح بلوائح البحارة بالطريقة اليدوية المعتادة مرفقة بملف إلكتروني لأشهر مايو ويونيو ويوليوز 2023، وإيداعها لدى وكالات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد التأشير عليها من قبل مندوبيات الصيد البحري قبل 20 أكتوبر من السنة الجارية، فيما سيتم معالجة الأشهر الموالية في الشهر التالي، وعلى هذا الأساس ستُصرف مستحقات البحارة بأثر رجعي للمستوفين الشروط القانونية الجاري بها العمل.

أسباب هزيمة بحارة الصيد الساحلي سردين بميناء أسفي، وكسر إضرابهم

استمر إضراب بحارة أسفي بعفويته رغم صدور بلاغ الصندوق يوم 16 أكتوبر 2023، ورغم صدور بيانات، وعقد لقاءات لهيئات «نقابية» لم تشارك في الإضراب، ولم تتضامن مع البحارة المضربين، بل منها هيئات حملت مطالب أخرى وعلى رأسها تخفيض ثمن الكازوال، ومنها من تبنى مخرجات اجتماع 16 أكتوبر 2023 المذكور انفا ويطالب باستئناف العمل، ومن بينها النقابة الوطنية لبحارة وربابنة الصيد البحري الصناعي المكتب النقابي لبحارة السمك الصناعي كدش التي أصدرت بيانا يوم 19 أكتوبر 2023، قررت فيه استئناف العمل. فقط النقابة الديمقراطية لبحارة الصيادين بالمغرب، المنضوية تحت لواء فيدرالية النقابات الديمقراطية، هي من أعلنت تضامنها اللامشروط مع البحارة المضربين، وأيدت مطالبهم المشروعة، وقامت بزيارة المضربين بميناء أسفي يوم الجمعة 20 اكتوبر 2023.

لم يلتحق بحارة مراكب الجر وقوارب الصيد بأسفي الإضراب الذي خاضه بحارة الصيد الصناعي، رغم النقاشات التي دارت في الغرف الواتسابية، ولم يستطع بحارة الموانئ الجنوبية الانضمام لإضراب بحارة أسفي، ورغم الاحتجاجات والتضامن التي عبرت عليه الموانئ القريبة مثل الجرف الأصفر، والجديدة والدار البيضاء، خلال الأيام الأولى من الإضراب فإن شرارة الإضراب ظلت حبيسة ميناء أسفي واقتصرت على بحارة الصيد الصناعي بأسفي .

ظل البحارة المضربين أمام بوابة الميناء منذ اليوم الثالث من الإضراب بعد منعهم من الإحتجاج داخل الميناء، الى ان جرى كسر الإضراب يوم 25 أكتوبر 2023، ولم تشهد هذه الأيام خلق أي لجنة تنظيمية سوى ما سمي بالتنسيق الذي عين نفسه من الأفراد المنتدبين للاجتماع الذي جرت أطواره بالقيادة يوم 12 أكتوبر، وبقيت التعبئة للاضراب حبيسة مواقع التواصل الاجتماعي والغرف الواتسابية، وتلك التي احدثها المضربون أثناء الإضراب، وهذا راجع أساسا لضعف الحركة النقابية بالموانئ المغربية. أضف لذلك غياب أي مقترح، حتى من لجنة التنسيق نفسها، بشأن أساليب لدعم المعركة من قبيل إحداث صندوق لدعم الإضراب.

في المقابل، اجتهد أرباب المراكب والدولة في تنويع أساليب كسر الاضراب، هكذا سارع أرباب المراكب، منذ اليوم الأول للإضراب إلى تلفيق التهم للمضربين، ووضع بالفعل أحد الربابنة، في اليوم الأول من لإضراب، شكاية ضد بعض البحارة يتهمهم فيها بالعنف، كما اتهم أيضا مجموعة من البحارة بنشر فيديوهات عبر وسائل التواصل الاجتماعي تدعو الى العنف. وكان أهم أسلوب جرى استخدامه هو التهديد بالطرد. وخلف الإضراب بالفعل مجموعة من البحارة المطرودين، على رأسهم الميكانيكي العامل بمركب «لاشنترال» أحد نشطاء الحركة الاحتجاجية بالميناء، وأثار استياء لدى المضربين الذين ظلوا متجمعين أمام بوابة الميناء طيلة يوم 24 أكتوبر 2023، في انتظار تلبية مطالبهم.

على هذا النحو، نجح أرباب المراكب وربابنتها، بمعية الإدارات المسؤولة عن قطاع الصيد، في كسر الاضراب يوم 25 أكتوبر 2023. تمكن الربابنة من زرع البلبلة وسط المحتجين أمام الميناء بالدعوة الى حوار بين التنسيق والربابنة، ونجحت الدولة كذلك في تهديد متزعمي الإضراب واخافتهم عن طريق استدعائهم إلى مركز الشرطة. وفضلا عن ذلك، قام أحد متزعمي التنسيق بإعلان وقف الاحتجاج دون سابق إعلام بمرور وقوع الخيانة. استدعى الربابنة البحارة العاملين لديهم من أجل كسر الإضراب، وجرى نقل بعضهم عبر شاحنات التبريد «الفريكو»، بينما أبحرت بعض المراكب دون طاقم، أو بطاقم ناقص، وسمحت الإدارات المسؤولة عن قطاع الصيد بدخول سيارات الأجرة إلى الميناء لنقل البحارة. هكذا نجحت الدولة في إخماد المعركة.

إضراب بحارة أسفي شرارة خمدت ستعود للاشتعال.

نجح بحارة الصيد بأسفي في خوض إضراب لمدة 14 يوما، وكان إضرابا عفويا تكمن أهميته في أنه جرى في سياق التراجع الذي شهدته النضالات بقطاع الصيد البحري عموما، بميناء أسفي خاصة، وهو يشكل درسا لمستقبل النضالات الآتية لا محالة، بالرغم من كونه قاسيا.

ساعد غياب التنظيم في كسر الإضراب، وعمق الافتقار للخبرة لدى المضربين المشكل، خاصة أنهم دخلوا معركة مفتوحة دون أي زاد نضالي. لم يشهد الإضراب خلق أي لجنة تسهر عليه، وغابت الجموع العامة للمضربين، وهي الآلية الأساسية لأي إضراب يرجى خلق إمكانيات نجاحه، فهي الفضاء الرحب للنقاش الجماعي دون أي إقصاء، وفضاء للتربية على الحوار والديمقراطية... وهي الفضاء كامل السيادة على مجريات المعركة وإيقاعها ومصيرها... ولا غنى عنها لأي إضراب، فما بالك حين يكون مفتوحا.

إن إمكانية انتصار المضربين تعتمد، فضلا عن السياق وحال موازين القوى، على عقد جموع عامة ديمقراطية، وحرة وذات سيادة، وإحداث هياكل تنظيمية استثنائية لمتابعة تطورات الإضراب، وعلى رأس قائمة تلك الهياكل، لجنة إضراب واسعة وديمقراطية، تتفرع عنها بقية لجان ضرورية مثل لجنة الإعلام لنشر أخبار الإضراب، وكشف بطلان الاخبار المسمومة التي تنشرها الباترونا مثل «الماتش تباع»، وأيضا لجنة الدعم والمالية تسهر على صندوق الإضراب لضمان صمود البحارة المضربين، واجتذاب تضامن، ولما لا انضمام، «الرأي العام» وباقي قطاعات البحارة المعنيين بمشاكل قطاع البحر ... بهذا أيضا توضع المصدات الأساسية بوجه البلبلة وعزلة المعركة، وتوضع الصعوبات أمام مساعي كسر الإضراب...

بقلم، ابراهيم موناصير